

أولاً، أود أن ألفت إلى أن جميع زملائي المتحدثين في هذا ال Seminar من الدول العربية المشاركة في خط الغاز العربي سيتحدثون انطلاقاً من سنوات التجارب والخبرة في التعامل مع أسواق الغاز الطبيعي، في حين أجدني أتحدث انطلاقاً من التطلعات والاحلام بوصول الغاز الطبيعي إلى لبنان.

إن لبنان هو عضو مؤسس في الشركة العربية للغاز التي تم الاتفاق على تأسيسها في العام 2003 وتضم كلاً من مصر وسوريا والأردن.

هذه الشركة التي شكلت النواة التي انطلق منها مشروع خط الغاز العربي، هذا الخط الذي اكتملت أعمال البناء على الجزء الأكبر منه بحيث أصبح اليوم خطاً واحداً يربط مصادر الغاز في مصر بشمال لبنان عبر الأردن وسوريا.

ولكن قبل أن أتحدث عن النتائج المتوخاة من وصول الغاز الطبيعي إلى لبنان عبر هذا الخط، لا بد من الإشارة من جهة إلى أهمية هذا الخط إذ يشكل ربما النموذج الاقتصادي الناجح للتعاون العربي المشترك، هذا التعاون الذي أصبح ضرورة من ضرورات الاقتصاد العالمي الحديث.

ومن جهة أخرى فإن حاجة البلدان والأسواق إلى الغاز الطبيعي كخيار بديل عن المشتقات النفطية السائلة جعلت من هذا الخط ليس فقط مشروعاً محصوراً بنقل الغاز المصري إلى أوروبا وحسب بل هو جزء أساسي لا يتجزأ من شبكة دولية لنقل الغاز بمختلف الاتجاهات لا سيما عندما يكتمل ربطه بدول أخرى مصدرة للغاز الطبيعي كالعراق مثلاً، الأمر الذي يؤمن استقراراً أكبر للأسواق المستهلكة.

سيداتي سادتي،

إن لبنان اليوم يستورد كامل حاجته من المشتقات النفطية بفاتورة مالية مرتفعة جداً لا سيما مؤخراً" في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار النفط.

من هنا حاجتنا الماسة لاستيراد الغاز الطبيعي والذي نحتاجه في المرحلة الأولى لتوليد الطاقة الكهربائية، هذه الطاقة التي تكبد خزينة الدولة الاموال الطائلة وتساهم بشكل رئيسي في العجز المالي للدولة اللبنانية نتيجة دعم إنتاج الكهرباء من هذه الخزينة.

إن لبنان الذي ينتج حوالي 1400 mega من الكهرباء بواسطة الغاز أويل والفيول أويل سوف يبدأ بالتحول تدريجياً إلى استعمال الغاز الطبيعي في توليد جزء من هذه الطاقة.

لقد أنجز لبنان بناء خط بطول 32 كلم وبقطر 24 بوصة ويربط خط الغاز العربي على الحدود اللبنانية السورية بمحطة دير عمار في شمال لبنان لتوليد الطاقة الكهربائية، هذه المحطة التي تؤمن إنتاج حوالي 450 ميغا والتي نتوقع وصول الغاز العربي إليها في الأشهر القليلة القادمة.

إذ إن لبنان كان قد وقع مذكرة تفاهم مع جمهورية مصر العربية تنص على توريد كمية 0.6 bcm من الغاز الطبيعي الى لبنان على أن يتم الاتفاق على كميات إضافية في السنوات المقبلة.

وعليه فإن تشغيل المحطة المذكورة أعلاه وحدها عبر هذا الخط على الغاز الطبيعي بديلاً من الغاز أويل سوف يوفر على الدولة اللبنانية مئات الملايين من الدولارات، إقتصاداً هو بأمر الحاجة إليها اليوم.

ولا ننسى أيضاً الى جانب المكاسب المادية أن نذكر المكاسب البيئية، فـلبنان هو بلد يمتاز بجمال طبيعته وتشكل البيئة النظيفة هاجساً لدى أبنائه.

إن منشآت النفط في لبنان في وزارة الطاقة والمياه هي الجهة التي بنت هذا الخط وهي الجهة التي سوف تتكفل بالتشغيل والصيانة.

وحيث أن لبنان لم يختبر من قبل تشغيل وصيانة خطوط ومحطات الغاز، فقد جاء مشروع ال Euro-Arab Mashreq Gas Co-operation Center في الوقت الملائم، إذ أمن هذا المشروع ولا يزال أوجه عديدة من الدعم على صعيد الدورات التدريبية، وفتح المجال أمام تبادل المعلومات والخبرات مع دول عديدة لديها خبرات عريقة في مجال إدارة مشاريع الغاز.

وهنا لا بد من التعبير عن شكري العميق للمفوضية الأوروبية، وأؤكد مجدداً كما أكدت سابقاً لحضرة المفوضة الأوروبية السيدة Benita Ferraro Waldner على ضرورة استمرار هذا الدعم في المرحلة المقبلة التي سوف تشهد وصول الغاز الطبيعي الى لبنان.